REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF FINANCE

معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي
Institut des Finances Basil Fuleihan

مهارات
Maharat

تقرير

تقرير حول التغطية الإعلامية لإدارة الاستثمار العام (PIM) في لبنان

تقرير

آب 2025

تقرير حول التغطية الإعلامية لإدارة الاستثمار العام (PIM) في لبنان

اعدت التقرير في مؤسسة مهارات:

زهراء عبدالله، صحافية وباحثة

مراجعة التقرير:

مؤسسة مهارات:

رلى مخايل، المديرة التنفيذية
ليال بهنام، مديرة البرامج
ميا كروشو، باحثة
حبيب عقيقي، المسؤول الإعلامي

معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

لمياء المبيّض، الرئيسة
سابين حاتم، خبيرة اقتصاد ومديرة التعاون والشراكات
مايا بصيبص، مديرة برامج التدريب

تقرير حول التغطية الإعلامية لإدارة الاستثمار العام (PIM) في لبنان

© بيروت ٢٠٢٥

قائمة المحتويات:

المقدمة ١

منهجية إعداد التقرير: رصد إعلامي وجلسة حوارية ٢

أبرز نتائج التغطية الإعلامية حسب القطاعات ٤

أبرز خلاصات الجلسة الحوارية ٩

عوائق أمام الصحافيين ١٦

خلاصات وتوصيات عملية ١٧

لماذا يُعدّ هذا التقرير مهمًّا؟

يأتي هذا التقرير ضمن سلسلة من الإصدارات التي تعدها مؤسسة مهارات ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، والتي تعكس التزامها المستمر بالتعاون مع الصحافيين لتعزيز نقاش عام أكثر وعيًا وبنّاءً حول القضايا الاقتصادية والمالية في لبنان. ويتماشى هذا الجهد مع المهمة المشتركة بين مؤسسة مهارات والمعهد في دعم بيئة معلوماتية سليمة تساند إصلاحات الحوكمة الاقتصادية. كما يندرج في إطار عمل مؤسسة مهارات لتعزيز الشفافية المالية عبر وسائل الإعلام، بالشراكة مع المعهد، من خلال نشرات إعلامية شهرية في إطار مرصد مؤسسة مهارات للشفافية المالية، متابعة الخطاب العام حول الشفافية المالية وعناوينها الرئيسة وقياس دقة المعلومات المتداولة إعلاميًا وفي بيانات السياسيين والخبراء وعلى مواقع التواصل الاجتماعي، كما ورصد حراك ونشاط السياسيين والخبراء في هذا المجال شهريًا، وتقديم نصائح عملية للصحافيين المهتمين بتغطية هذا الملف.

يعمل معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي ومؤسسة مهارات معًا على بناء مجتمع من الصحافيين المزوّدين بالمعرفة العلمية، والمهارات، والأدوات اللازمة للقيام بدور رقابي فعّال على الحوكمة وعمليات الإصلاح. ومن خلال التدريب، وبناء القدرات، وبرامج الزمالة، يتم تمكين الصحافيين من التعامل مع المواضيع المعقّدة في الاقتصاد والحَوكمة، ومواجهة المعلومات المضلّلة، والانخراط في نقاشات عامة مبنية على الوقائع. كما تسعى هذه المبادرة إلى تعزيز التعاون بين الصحافيين والخبراء، بما يضمن أن تكون التغطيات الإعلامية مستندة إلى بيانات وأبحاث وتحليل علمي.

المقدمة

أهمية إدارة الاستثمار العام اليوم في دعم الإصلاح والشفافية

في ظلّ الانهيار المالي والاقتصادي غير المسبوق الذي يشهده لبنان منذ العام 2019، برزت الحاجة إلى إعادة النظر في الطريقة التي تُدار بها الموارد العامة، ولا سيما تلك المخصّصة للاستثمارات العامة. فتردّي البنى التحتية، وغياب العدالة في توزيع المشاريع، وضعف الخدمات العامة، لا يعود فقط إلى محدودية التمويل، بل إلى غياب منظومة متكاملة لإدارة الاستثمار العام بكفاءة وشفافية وفعالية.

إن طرح موضوع الاستثمارات العامة في هذا التوقيت بالذات يُعدّ بالغ الأهمية، خصوصًا في ظل التوجه لإعادة تفعيل دور مجلس الإنماء والإعمار بعد تعيين مجلس إدارة جديد، ليضطلع بالمهام التي كان يُفترض أن يؤديها في الفترات السابقة. ويكتسب هذا الموضوع حساسية إضافية في ظلّ الوضع الدقيق للمالية العامة، الذي لم يعد يحتمل استثمارات غير فعّالة أو تفتقر إلى الدقة والجدوى.

يُضاف إلى ذلك أن الواقع الدولي الراهن لا يُبشّر بإمكانية الحصول على هبات مالية للبنان، ما يعني أن تمويل الاستثمارات العامة سيعتمد بشكل رئيسي على القروض الخارجية. ورغم أن بعضها قد يكون ميسّرًا، إلا أنها تبقى ديونًا تُرتّب أعباء وفوائد على المالية العامة.

من هنا، يكتسب إصلاح إدارة الاستثمار العام (PIM) أهمية استراتيجية، ليس فقط كإجراء تقني لتحسين الأداء، بل كركيزة أساسية لإرساء الحوكمة الرشيدة، وإعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة، وتوجيه الموارد العامة نحو أولويات التنمية الوطنية.

وفي هذا الإطار، تلتقي أهمية إدارة الاستثمار العام مع الرسالة المشتركة بين مهارات ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، لا سيّما لجهة تمكين الإعلام من لعب دوره الرقابي في متابعة تنفيذ المشاريع العامة، وتعزيز الشفافية المالية، وتحفيز المشاركة المجتمعية. إذ لا يمكن تحقيق الأثر الإيجابي المرجو من الاستثمارات العامة دون مساءلة حقيقية، وإشراك الصحافيين والمواطنين في مراقبة كيفية استخدام أموالهم، بما يرسّخ مبادئ الشفافية والمحاسبة في مختلف مراحل دورة الاستثمار، من التخطيط والاعتماد إلى التنفيذ والتقييم.

منهجية إعداد التقرير: رصد إعلامي وجلسة حوارية

إنطلاقاً من دور الإعلام المحوري في مواكبة هذا المسار، عبر ممارسة الرقابة على كيفية استخدام المال العام، وكشف التجاوزات والهدر، ونشر المعلومات الدقيقة حول المشاريع، من لحظة التخطيط حتى التنفيذ. كما ورفع وعي الصحافيين والمواطنين وتمكينهم من المطالبة بالشفافية والمساءلة، تُطلق مؤسسة مهارات هذا التقرير الذي يستند إلى نتائج رصد عيّنة من تغطيات الوسائل الإعلامية المرئية، المكتوبة، والإلكترونية، لتبيان طريقة تعاطي الإعلام مع ملفات الاستثمار العام وتحديدًا القطاعات الأربعة: تلزيم المرافئ والمطارات، الشراكة مع القطاع الخاص، الاتصالات وقرض البنك الدولي لدعم ترميم وإعادة إعمار البنية التحتية الأساسية المتضررة ضمن مشروع LEAP والقرض المخصص لتحديث قطاع الكهرباء.

استندت عملية الرصد إلى ثمانية مؤشرات حدّدها موجز السياسات الذي أعده معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي وشركة إنسايتس أناليتيكا، التي تمثّل أبرز أوجه القصور في إدارة الاستثمارات العامة في لبنان وهي:

- غياب تشريعات خاصة بإدارة الاستثمار العام وشيوع تنظيمات مفكّكة
- التنسيق الضعيف والعمليات المستقلّة
- التخطيط الضعيف
- غياب عمليات تقييم المشروع واختياره
- المقايضات التعسّفية
- تكامل ضعيف للموازنة
- غياب الرقابة
- إضعاف التنظيم في القطاعات بشدّة

منهجية إعداد التقرير: رصد إعلامي وجلسة حوارية

ومن خلال الرصد، تبيّن أن التغطية تتخذ نمطًا عامًا خبرياً، إذ تكتفي بنقل التصريحات الرسمية دون تحليل معمّق للجوانب القانونية، التخطيطية، والرقابية. ورغم أهمية المواضيع وحساسيتها من ناحية الحوكمة والاستثمار العام، يغيب تناول الإشكاليات البنيوية مثل ضعف التشريعات، غياب الشفافية، غموض آليات التقييم، وضعف التنسيق المؤسسي. كما تُظهر التغطيات ضعفًا في ربط هذه الملفات بتجارب سابقة، أو بضرورة وجود أجهزة رقابة فاعلة.

بالمجمل، يبرز قصور في الأداء الإعلامي في مساءلة السياسات العامة ومشاريع الشراكة والإصلاح، ما ينعكس على قدرة الإعلام في دعم الشفافية والمحاسبة. إذ يُعتبر تحديد هذه الفجوات الاعلامية أساسيا في محاولة لدفع التغطيات الصحافية لتكون أكثر إيجابية، وتضيء بشكلٍ أفضل وأعمق على مكامن الهدر أو الفساد في ملفات الاستثمار العام.

ويستند هذا التقرير أيضاً، إلى النقاشات التي نتجت عن اللقاء الحواري الذي نظمته مؤسسة مهارات بالشراكة مع معهد باسل فليحان المالي والإقتصادي في 14 تموز 2025، حول إدارة الاستثمار العام في لبنان مع الصحافيين، بمشاركة خبراء، بينهم أعضاء من مجلس الإنماء والإعمار الجديد، ضمن صيغة تفاعلية، وذلك لمناقشة أهمية تحسين إدارة الاستثمار العام لضمان حسن تخصيص الموارد المحدودة، بما فيها مساهمات المانحين.

أبرز نتائج التغطية الإعلامية حسب القطاعات

بناءً على عملية الرصد، تبيّن أن الإعلام اللبناني يميل إلى التناول السياسي أو الإخباري العابر لملفات الاستثمار العام، بما فيها القطاعات الأربعة تلزيم المرافئ والمطارات، الشراكة مع القطاع الخاص، الاتصالات وقروض البنك الدولي المخصصة لدعم ترميم وإعادة إعمار البنية التحتية الأساسية المتضررة ضمن مشروع LEAP وتحديث قطاع الكهرباء، وغياب شبه تام للتغطية المتخصصة والمبنية على فهم السياسات العامة والتحليل المالي والقانوني.

١- في ملف اقتراح قانون تلزيم المرافئ والمطارات:
اتسمت تغطية وسائل الإعلام بطابع تقريري يُركّز على الرواية الرسمية وتصريحات الوزير، مع غياب شبه تام للتحليل القانوني والتقني والحوكمة. التغطيات النقدية كانت محدودة وتركّزت على البعد السياسي، دون معالجة جديّة لمسائل الشفافية والتخطيط والاستثمار العام.

وظهرت أوجه القصور في تغطية هذا القطاع على صعيد:

- **الشق القانوني**: لم تتناول التغطية الإعلامية الإطار القانوني لتلزيم المطارات، ولا قانون الشراكة (PPP) أو غياب تفعيله رغم إقراره عام 2017
- **غياب التنسيق المؤسسي**: تجاهلت التغطيات غياب التنسيق بين وزارة الأشغال والجهات المعنية كوزارة المالية، مجلس الإنماء والإعمار، وديوان المحاسبة
- **ضعف الرقابة والمساءلة**: لم يُسلّط الضوء على المخالفات السابقة في التلزيمات، مثل ملف خدمة A2P الذي كلّف الخزينة ملايين اليوروهات (اشارة الى تجارب ملف الاتصالات)
- **غياب التخطيط والرؤية الشاملة**: لم تطرح التغطيات تساؤلات حول غياب دراسة الجدوى والتخطيط الاستراتيجي، خصوصاً في مشاريع كتلزيم مطار القليعات
- **الفوضى التنظيمية في القطاع**: لم تُغطَّ تداعيات قرارات التعيين المثيرة للجدل في الطيران المدني، أو ضعف أداء الجهات التنظيمية ورسمها للسياسات.

أبرز نتائج التغطية الإعلامية حسب القطاعات

٢- في ملف قطاع الإتصالات

عكست التغطية الإعلامية جدلاً حاداً بين الفرص التكنولوجية الجديدة كخدمة "ستارلينك" ومظاهر الانهيار المؤسساتي مثل غياب الهيئة الناظمة. ركّز الإعلام على غياب الأطر القانونية والتنظيمية، دون الغوص العميق في مؤشرات الحوكمة كالتخطيط، الرقابة، والشفافية.

وظهرت أوجه القصور في تغطية هذا القطاع على صعيد:

- **غياب تحليل تشريعي معمّق:** تجاهل لأثر غياب تشريعات واضحة لإدارة الاستثمار العام في القطاع
- **ضعف التنسيق المؤسسي:** تشتت الصلاحيات بين الوزارة و أوجيرو والهيئة الناظمة دون تناول آليات التنسيق
- **قصور في تقييم التخطيط الاستراتيجي:** غياب رؤية طويلة المدى ونقد لخطط جزئية كـ"ستارلينك"
- **إهمال تقييم المشاريع:** لا تغطية لآليات اختيار المشاريع أو دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية
- **ضعف التناول المالي:** غياب تحليل لكيفية إعداد الموازنات أو دمج القطاع في الموازنة العامة
- **قصور في تغطية الرقابة:** التركيز على غياب الهيئة الناظمة دون تحليل دور أجهزة الرقابة أو البرلمان

أبرز نتائج التغطية الإعلامية حسب القطاعات

٣- في ملف قرض البنك الدولي لإعادة الإعمار - مشروع LEAP:

كانت التغطية بغالبها ذو طابع سياسي ما يعكس الانقسام حول ملف إعادة الإعمار، حيث رأت العديد من التقارير أن هذا القرض بمثابة وصاية دولية على إعادة الإعمار، بينما في المقابل اعتبرت تقارير اخرى أن القرض بمثابة فرصة يحب على لبنان اغتنامها.

وظهرت أوجه القصور في تغطية هذا القطاع على صعيد:

- **الرقابة:** رغم تطرق بعض التغطيات للناحية الاقتصادية للقرض، ومدى قدرة تحمل لبنان لديون إضافية، إلا أنه لم يتم التطرق غالبًا لمواضيع مهمة مثل الرقابة على إنفاق الأموال وكيفية ضمان الشفافية.
- **غياب التخطيط:** غاب الحديث عن ضرورة تزامن تنفيذ مشاريع هذا القرض مع خطط حكومية واضحة خاصة المتعلقة بادارة الاستثمارات الوطنية
- **تقييم المشاريع:** لم تركز التغطيات على ضرورة تقييم المشاريع التي ستنفذ ودراسة جدواها لتجنب مخاطر الفساد او سوء الإدارة

أبرز نتائج التغطية الإعلامية حسب القطاعات

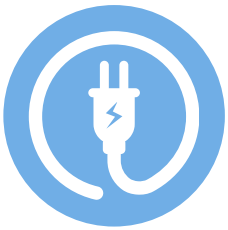

٤- في ملف قرض البنك الدولي لقطاع الكهرباء:

كانت التغطية الإعلامية خبرية بمعظمها، ركزت على تفاصيل المشروع والعناصر التي يغطيها. وعلى عكس الملفات الأخرى تطرقت التغطية إلى التشريعات والإصلاحات التي يجب أن تترافق مع هذا المشروع ومنها تعيين الهيئة الناظمة للقطاع وتحسين الجباية وغيرها.

وظهرت أوجه القصور في تغطية هذا القطاع على صعيد:

- **الرقابة**: غياب شبه كامل للحديث عن الشفافية والرقابة في إدارة أموال القرض.
- **التخطيط**: ضعف التركيز على التخطيط والتنسيق بين الجهات والإدارات المعنية.
- **تقييم المشروع واختياره**: غياب البحث في أسس تقييم المشروع وتحديد الأولويات.

أبرز نتائج التغطية الإعلامية حسب القطاعات

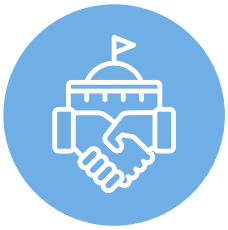

٥- في ملف تعديل قانون تنظيم الشراكة مع القطاع الخاص:

أظهرت تغطية وسائل الإعلام غياباً شبه كامل للتحقيقات المعمّقة مع ضعف في التغطية، إذ تمّ الاكتفاء بنقل التصريحات والجلسات الرسمية باستثناء جريدة "الأخبار"، ولم تُطرح الإشكاليات المرتبطة بالحوكمة والتخطيط والرقابة، رغم خطورة التعديلات المطروحة وانعكاسها المباشر على مستقبل الاستثمار العام.

وظهرت أوجه القصور في تغطية هذا القطاع على صعيد:

- **تغييب دور مجلس الإنماء والإعمار**: غابت الإشكاليات في التغطيات بشأن دور مجلس الإنماء والإعمار وعلاقته بالوزارات والقطاع الخاص في ظل التعديلات المقترحة
- **ضعف التنسيق المؤسسي**: لم تسلّط التغطيات الضوء على غياب التنسيق والحوار مع الجهات المعنية بالتعديلات، كوزارة المالية ومجلس الإنماء والإعمار والهيئات الرقابية
- **غياب الاستفادة من التجارب السابقة (غياب الرقابة):** لم يتم استخدام التعديلات كمناسبة لفتح نقاش أوسع حول التحديات الرقابية المرتبطة بالشراكة مع القطاع الخاص، ولا عرض تجارب سابقة أو توضيح دور ديوان المحاسبة في الرقابة على هذه العقود

أبرز خلاصات الجلسة الحوارية

مع عودة الحديث مؤخراً عن إستثمارات عامة واقتراب مرحلة إعادة الإعمار وتعيين مجلس إدارة جديد لمجلس الإنماء والإعمار، وفي ضوء الاهتمام المتزايد بهذا الموضوع، نظّمت مؤسسة مهارات بالشراكة مع معهد باسل فليحان المالي والإقتصادي في 14 تموز 2025، لقاءاً حوارياً حول إدارة الاستثمار العام في لبنان مع الصحافيين، لمناقشة أهمية تحسين إدارة الاستثمار العام لضمان حسن تخصيص الموارد المحدودة، بما فيها مساهمات المانحين. وذلك بمشاركة خبراء، بينهم أعضاء من مجلس الإنماء والإعمار الجديد، ضمن صيغة تفاعلية تتيح للصحافيين طرح الأسئلة والنقاش.

١- دور الإعلام في تعزيز فهم إدارة الاستثمار العام وحوكمته

على وسائل الإعلام أن تلعب دورًا محوريًا في **شرح مفهوم إدارة الاستثمار العام (PIM)** للجمهور بشكل واضح وموضوعي، بما يشمل أبعاده التقنية والمؤسسية والحوكمية.

ان إدارة الاستثمار العام لا تقتصر على تنفيذ المشاريع فحسب، بل تبدأ من مرحلة التخطيط الاستراتيجي للمشاريع العامة، مرورًا باختيار المشاريع ذات الأولوية، ودراسة جدواها الاقتصادية والاجتماعية، ووصولًا إلى مراحل التنفيذ والمتابعة والتقييم. وتُعدّ هذه العملية ضرورية لضمان استخدام الموارد العامة بكفاءة وفعالية، خصوصًا في بلد يعاني من أزمات مالية مزمنة مثل لبنان.

من هنا، لا بدّ من أن توضح وسائل الإعلام أن إدارة الاستثمار العام ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالحوكمة، من حيث:

- **الشفافية:** ضرورة توفر المعلومات حول كيفية اتخاذ قرارات الاستثمار، ومَن يقرّر، وعلى أي أسس.
- **المساءلة:** إخضاع المشاريع العامة لرقابة برلمانية ومجتمعية وضمان مساءلة الجهات المنفذة عن الأداء والنتائج.
- **العدالة في توزيع الموارد:** ضمان أن تصل الاستثمارات إلى المناطق والفئات الأكثر حاجة، لا أن تُستخدم في سياقات زبائنية أو سياسية.
- **الكفاءة:** التأكد من أن كل ليرة تُصرف في المشاريع العامة تعود بمنفعة ملموسة على المواطنين.

وسائل الإعلام مطالبة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أن تفصّل هذا المفهوم للمواطنين، وتشرح أهمية وجود نظام واضح ومؤسسات فاعلة تدير الاستثمارات العامة، وتربطها بمفاهيم مثل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وأولويات التنمية، والدين العام، لتفتح نقاشًا عامًا يعزز من ثقافة المساءلة، ويدعم الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة.

أبرز خلاصات الجلسة الحوارية

٢- سوء استخدام المفاهيم وغياب النقاش العام حول التداعيات

ما نلحظه أن هناك خلطًا متكرّرًا في لبنان بين مفهومي الشراكة والخصخصة، حيث يُفترض بالأولى أن تكون شراكة متوازنة تستند إلى القوانين والحوكمة الشفافة، بينما تُختزل أحيانًا إلى خصخصة مقنّعة تنقل العبء إلى القطاع الخاص من دون تنظيم أو رقابة. كما أن غياب النقاش العام حول هذه الفروقات يساهم في التباسات تُضعف المساءلة وتُربك الرأي العام والإعلام.
وهنا تبرز الحاجة إلى:

- توضيح المصطلحات بدقة في الخطاب الرسمي والإعلامي.
- استحداث حوكمة فعالة للشراكة تتضمن الأجهزة الرقابية وشفافية العقود وآليات التنفيذ والمراقبة.
- تعزيز دور الإعلام والبرلمان والمجتمع المدني في مراقبة وتقييم نتائج الشراكة ومنع تحولها إلى خصخصة غير خاضعة للمحاسبة.

فإن قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، كما طُبّق في لبنان، أدى إلى تهميش دور مجلس الإنماء والإعمار، نتيجة "فكرة خاطئة" مفادها أن مشاريع الشراكة أو الخصخصة لا تدخل في اختصاص المجلس، وينحصر دوره في الاستثمارات العامة الممولة من الدولة أو القروض. هذا الخلط بين المفهومين – الشراكة والخصخصة – أدّى إلى إقصاء المجلس عن ملفات مهمة كان من الممكن الإستفادة فيها من خبرته التخطيطية والتنفيذية.

> **"الفكرة المتعارف عليها بأن الدولة عاجزة، وبالتالي يجب أن يحلّ القطاع الخاص محلّها، هي فكرة مغلوطة تمامًا. فالشراكة بين القطاعين العام والخاص لا تلغي دور الدولة، بل تتطلب وجود دولة قوية وقادرة. والتجارب الناجحة في هذا المجال، كما في فرنسا وبريطانيا، قامت على أنظمة مركزية قوية، ما يؤكد أن الشراكة لا تعني إطلاقًا استبدال الدولة بالقطاع الخاص، بل التعاون معها ضمن أطر واضحة ومؤسسات فاعلة".**
>
> نائب رئيس مجلس الإنماء والإعمار، دكتور إبراهيم شحرور

أبرز خلاصات الجلسة الحوارية

كما وأن قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص وُضع على أساس "الممارسات الفضلى" لضمان الشفافية. فالشراكة ليست تفويضًا مطلقًا للقطاع الخاص، بل إطار تنظيمي متكامل يُحافظ على حقوق الدولة:

- الشراكة قد تكون تمويلاً مباشراً من المستخدمين (كما في الطرق والمرافئ)، أو تمويلاً من الدولة (كما في معامل الكهرباء).
- العقد المبرم مع القطاع الخاص يجب أن يكون مفصلاً، يضمن التسعير العادل، ويُتيح إعادة التفاوض في حال حدوث تغييرات كبرى (كالتضخم).
- الشراكة لا تعني التنازل عن التسعير أو ملكية الأصول، بل تفويض مؤقت للتنفيذ والتشغيل في مجالات تتطلب خبرات تقنية لا تتوفر لدى الدولة.

وإن أبرز التعديلات الجديدة على قانون الشراكة هي كالتالي:

- **إدخال بند التحصيل المباشر من المستخدمين** بصيغة واضحة لضمان استمرارية المشروع تجاريًا.
- **تحديد حجم المشاريع** والفصل بين المشاريع الصغيرة (أقل من 20 مليون دولار) والكبيرة، بما يسمح للمجلس الأعلى للخصخصة بوضع آليات مبسطة.
- **إتاحة العرض الواحد في بعض المشاريع الكبرى، بعد تحقق السوق من اهتمام القطاع الخاص مسبقًا بالمشروع، في خطوة تهدف إلى الواقعية المالية لا إلى تقويض المنافسة.**

أبرز خلاصات الجلسة الحوارية

٣- دور مجلس الإنماء والإعمار غير واضح إعلاميًا ويحتاج إلى توضيح

إن دور مجلس الإنماء والإعمار (CDR) يعاني من غموض كبير لدى الرأي العام ووسائل الإعلام، ما يستدعي جهدًا حقيقيًا لتوضيحه وتفكيك الالتباسات المحيطة به. إذ "لا يأخذ موضوع الاستثمار العام نصيبه من النقاش لا على المستوى الإعلامي ولا داخل المؤسسات الدستورية"، وهو ما يعكس ضعفًا في تسليط الضوء على هذا المرفق العام الحيوي. ويُضاف إلى ذلك أن كثيرين يختزلون دور المجلس في التنفيذ، في حين أنه أُنشئ عام 1977 كوريث لوزارة التصميم العام، بهدف أساسي هو التخطيط والتنسيق واستقطاب التمويل، بينما اكتسب طابعًا تنفيذيًا ثانويًا فرضته ظروف الحرب، لا تعديلات قانونية واضحة.

هذا التحوّل في الدور لم يترافق مع توعية إعلامية أو مؤسساتية حول طبيعة عمل المجلس، ما ساهم في تعميق الفجوة بين الواقع وما هو مفترض. كما أن الاستثمارات العامة في الموازنة تبقى مبهمة وغير مفصّلة، وتحتاج إلى بحث معمّق لتتبّعها، ما يعقّد على الإعلاميين والمواطنين فهم هوية المشاريع ومن يقف خلف تنفيذها.

وقد عبّر بعض الصحافيين عن عدم معرفتهم بدور المجلس في التخطيط، ما يعكس فجوة معرفية حقيقية حتى داخل المؤسسات الإعلامية. كما اشتكت بلديات من غياب التنسيق مع المجلس في تنفيذ المشاريع، ما يؤدي أحيانًا إلى تضارب الأشغال، وهو ما يؤكد غياب الشفافية وضعف التشبيك مع السلطات المحلية.

إلى جانب ذلك، تبرز مشكلة مزمنة في الحصول على المعلومات، سواء بسبب تقصير المجلس في نشر البيانات أو غياب دقّتها أو تضاربها، ما يحدّ من قدرة الصحافة على المساءلة الفعالة. وأخيرًا، فإن ضعف التغطية الإعلامية لمواضيع الشراكة أو الاستثمار العام يعود أحيانًا إلى ضعف الإقبال الجماهيري عليها أو ضعف التنسيق مع الخبراء، ما يحول دون تطوير خطاب إعلامي رقابي فعّال في هذا المجال.

في المحصلة، الإعلام مدعوّ إلى تفسير دور مجلس الإنماء والإعمار للرأي العام، ومساءلته، وبناء جسور تواصل مع الخبراء والمسؤولين، بما يعيد الاعتبار لوظائفه الثلاث: التخطيط، التنسيق، واستقطاب التمويل.

أبرز خلاصات الجلسة الحوارية

٤- ثغرات في التغطية الإعلامية لإدارة الاستثمار العام

تُظهر المتابعة الإعلامية وجود ثغرات واضحة في تغطية قضايا إدارة الاستثمار العام في لبنان، حيث غالباً ما تغيب التحليلات المتخصصة التي تتناول النواقص البنيوية في الإطار المؤسساتي والتنظيمي لإدارة الاستثمار. فوسائل الإعلام تكتفي غالباً بتغطيات إخبارية سطحية تركز على الإعلان عن مشاريع أو قروض دون الخوض في مراحل التخطيط، الجدوى الاقتصادية، أو آليات الحوكمة والمساءلة التي تحكم هذه المشاريع.

على سبيل المثال، نادراً ما يتم التطرّق إلى غياب إطار شامل موحد لإدارة الاستثمار العام، أو إلى دور مجلس الإنماء والإعمار كجهاز تخطيط وتنسيق واستقطاب تمويل، وتُختزل وظيفته غالباً بصفته جهة تنفيذية فقط. كما لا يُسلّط الضوء بشكل كافٍ على غياب برنامج استثماري معتمد من الحكومة، أو على مشكلة تضارب المشاريع الناتجة عن ضعف التنسيق مع البلديات والوزارات.

هذا القصور الإعلامي ينعكس أيضاً في التغطية المحدودة لقضايا الشفافية وإمكانية الوصول إلى المعلومات، حيث نادراً ما يُطرح السؤال عن أسباب غياب تفاصيل العقود، أو التباين بين أرقام المشاريع، أو غياب تحليل لأثرها الاقتصادي على المديَين المتوسط والطويل. إن هذه الثغرات تسهم في تغييب النقاش العام حول فاعلية إدارة الاستثمار العام وتُضعف دور الإعلام كأداة رقابة ومساءلة.

Photo: © LIMS 2024

أبرز خلاصات الجلسة الحوارية

أ- ضعف التخطيط وغياب استراتيجية وطنية للاستثمار

إذ تكشف التغطية الإعلامية لملفات مثل قانون تلزيم المطارات والمرافئ، وتعديل قانون الشراكة، وقطاع الاتصالات، عن غياب أي نقاش معمّق أو مساءلة إعلامية حول **وجود رؤية وطنية واضحة لإدارة الاستثمارات العامة**. لم يتم التطرّق في الإعلام إلى ما إذا كانت المشاريع المقترحة (مثل مطار القليعات أو التلزيمات البحرية) تنسجم مع خطط تنموية أو اقتصادية متكاملة. حتى عند تغطية مشاريع تمويلها مرتبط بالبنك الدولي، غاب التحليل حول كيفية إدراج هذه المشاريع ضمن **مخططات وطنية مدروسة** ومدى توافقها مع المعايير التنموية والحوكمة الرشيدة. الأمر نفسه ظهر في ملف **قطاع الاتصالات**، حيث يُطرَح تطوير "ليبان تيليكوم" أو إدخال "ستارلينك" دون إطار تخطيطي متكامل، وهو ما تم رصده في الإعلام ولكن دون تعمّق تحليلي.

ب- تحضير متسرّع للمشاريع يؤدي إلى عقود شراكة تعاني من ثغرات بنيوية

كما وتُظهر التغطيات الإعلامية، لا سيما في ملفي الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتلزيم المطارات، إلى غياب النقاش العام حول آليات إعداد المشاريع وجدواها، ما يعكس إقراراً ضمنياً بأن التحضير غالبًا ما يكون متسرعًا أو غير شفاف، لا تتناول التغطيات دراسة الجدوى أو التقييمات المالية والتقنية للمشاريع، كما في حالة مطار القليعات أو بعض التلزيمات السابقة التي تسببت بخسائر للخزينة. وتُركّز بعض الوسائل على الجوانب السياسية فقط، دون الإضاءة على النقص في العقود أو عدم وضوح البنود التعاقدية كما وغياب تحديد واضح للواجبات والمسؤوليات بين الدولة والقطاع الخاص في العقود ما يؤدي إلى خلل في تنفيذ المشاريع وضعف في توزيع المخاطر، أو ما إذا كانت هناك عقود PPP قد أُبرمت دون مراجعة فعالة من الجهات الرقابية.

ج- غياب إطار مؤسساتي موحّد يضعف الرقابة ويشتّت الجهود

وتعكس التغطيات الإعلامية حالة من الضياع المؤسسي في ملفات الاستثمار العام، يظهر في غياب الإشارة إلى التنسيق بين الجهات الرسمية ذات الصلة، ويشير إلى هشاشة بنية اتخاذ القرار في هذا المجال، حيث لم يُطرح في التغطيات ما إذا كان هناك تنسيق فعلي بين وزارة الأشغال ومجلس الإنماء والإعمار ووزارة المالية وديوان المحاسبة، في سياق المشاريع التي تم تلزيمها أو الحديث عنها. كما ويُظهر ملف الشراكة بين القطاعين بوضوح تغييب دور المجلس الأعلى للخصخصة والشراكة، حيث تم نقل صلاحياته إلى لجنة وزارية دون أي نقاش إعلامي حول تأثير هذا التغيير على الحوكمة والرقابة. وفي ملف الاتصالات، تكرّرت الإشارة إلى غياب الهيئة الناظمة، ولكن لم يُطرح بوضوح سؤال عن دور كل من الوزارة، أوجيرو، "ليبان تيليكوم"، والمجلس الأعلى للخصخصة والشراكة، ومدى وضوح توزيع المسؤوليات بينهم.

وبالتالي، يُفترض بالإعلام أن يلعب دورًا جوهريًا في تفكيك تعقيدات إدارة الاستثمار العام، لا سيّما في ظلّ الأزمات المتعددة التي يمرّ بها لبنان وغياب الشفافية والمحاسبة في كثير من ملفات الإنفاق العام. غير أن التغطيات الإعلامية الحالية تُظهر ضعفًا واضحًا في هذا الدور، إذ تقتصر في كثير من الأحيان على النقل الخبري وتصريحات الرسميين، من دون التعمّق في تحليل الأطر القانونية، أو مراجعة التجارب السابقة، أو حتى مساءلة الجهات المسؤولة عن تنفيذ المشاريع وإدارتها.

في هذا السياق، لا يقتصر دور الإعلام فقط على الإبلاغ، بل يتعداه إلى الرقابة والتحليل والمساءلة. فالإعلام يُمكنه أن يسلّط الضوء على ثغرات النظام المؤسسي، مثل غياب التنسيق بين الجهات المعنية، أو تضارب الصلاحيات، أو غياب الخطط الاستثمارية طويلة الأمد. كما عليه أن يُبيّن للرأي العام تداعيات غياب الشفافية، خاصةً في ملفات الشراكة مع القطاع الخاص (PPP) وتلزيمات البنى التحتية، وأن يطرح تساؤلات دقيقة حول دراسات الجدوى، وأسس اختيار المشاريع، وآليات تقاسم المخاطر بين الدولة والمستثمرين.

ويمكن للإعلام المتخصص – لا سيما الاستقصائي – أن يلعب دورًا تأسيسيًا في هذا المجال، من خلال تتبّع المسار المالي للمشاريع ومدى امتثالها للموازنات، الاستناد إلى آراء خبراء مستقلين لتفسير المفاهيم الاقتصادية والقانونية المعقدة، تسليط الضوء على الجهات الرقابية الغائبة أو المُغيّبة (مثل ديوان المحاسبة أو الهيئة الناظمة للاتصالات) ورفع الوعي العام حول المخاطر المحتملة من مشاريع غير مدروسة أو تعاقدات غير شفافة.

عوائق أمام الصحافيين

يواجه الصحافيون اللبنانيون صعوبات كبيرة عند تغطية ملفات الاستثمار العام. أول هذه التحديات هو **ضعف الوصول إلى المعلومات الرسمية**، رغم وجود قانون الحق في الوصول إلى المعلومات، ما يعكس فجوة بين النصوص القانونية والتطبيق العملي. كما أن **نقص البيانات والإحصاءات المتوفرة للعموم** يحدّ من قدرة الصحافيين على تتبّع المشاريع أو تقييم نتائجها.

إلى جانب ذلك، تعاني التغطية الإعلامية من **غياب التخصص في الشؤون الاقتصادية والمالية**، إذ تطغى المعالجة السياسية على المحتوى المتعلّق بالمال العام، مما يقلّل من عمق التحليل والمساءلة. وغالبًا ما تقتصر التغطية على **مرحلة الإعلان عن المشاريع**، دون متابعة مراحل التنفيذ أو توثيق أي تأخير أو خلل، وهو ما يُضعف دور الإعلام الرقابي.

كما تلعب **الاصطفافات السياسية** دورًا في توجيه التغطية، بحيث يتم التركيز على بعض المشاريع دون غيرها بحسب هوية الجهة السياسية التي تدعمها. إلى ذلك، يعاني كثير من الصحافيين من **ضعف في الفهم التقني للمفاهيم المرتبطة بالاستثمار العام** مثل الشراكات أو آليات التمويل، ما يحدّ من قدرتهم على توضيح هذه القضايا للرأي العام.

وبالتالي، تُظهر هذه التحديات أن المشكلة ليست فقط في غياب المعلومات، بل تشمل أيضًا نقصًا في المهارات والمعرفة، وهو ما يستدعي جهودًا متكاملة لتحسين البيئة الإعلامية وتعزيز قدرات الصحافيين في هذا المجال.

خلاصات وتوصيات عملية

إن التغطيات الإعلامية لملفات الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص في لبنان تُظهر فجوات كبيرة على عدة مستويات، أبرزها غياب المعالجة القانونية والتقنية، وضعف الرقابة على التلزيمات، وتغييب دور المؤسسات المعنية كالمجلس الأعلى للخصخصة والشراكة ومجلس الإنماء والإعمار، ما يعكس ضعفًا في التخطيط والتنسيق المؤسسي. كما تكشف التغطيات عن هيمنة الخطاب الرسمي وانعدام التحقيقات المعمّقة، إلى جانب ضعف النقاش حول الشفافية والحوكمة. ويلعب الإعلام دورًا حاسمًا في مساءلة السياسات، إلا أن دوره يظل محدودًا بفعل عوائق بنيوية، أبرزها صعوبة الوصول إلى المعلومات رغم وجود قانون حق الوصول للمعلومات، ونقص البيانات العامة والإحصاءات، ما يقيّد عمل الصحافيين في تغطية هذه الملفات الحيوية بعمق واستقلالية.

ويمكن تلخيص أبرز هذه الثغرات في التغطية الإعلامية على الشكل التالي:

- الصحافيون في لبنان يفتقدون للأدوات والمعارف الضرورية لتغطية ملفات الاستثمار العام، خصوصاً في ظل تعقيد المفاهيم التقنية المتعلقة بالتخطيط والتمويل والمساءلة.
- يغيب التخصص الصحافي في القضايا الاقتصادية والمالية، ما يؤدي إلى تقديم تغطية سطحية أو الاكتفاء بنقل التصريحات الرسمية دون تحليل أو تدقيق.
- لا يتم تتبع دورة حياة المشاريع العامة بشكل منهجي، إذ تتوقف التغطية الإعلامية عند لحظة الإطلاق من دون الاستمرار في المتابعة أو التقييم لاحقاً.
- ضعف النفاذ إلى المعلومات حول المشاريع العامة يشكّل تحدياً كبيراً أمام الصحافيين، رغم وجود قانون الحق في الوصول إلى المعلومات.
- تتأثر بعض التغطيات الإعلامية بالاصطفافات السياسية، مما ينعكس على طريقة تناول ملف الاستثمار العام، إما بتغييبه أو تسييسه أو استخدامه ضمن حملات دعائية.

وفي ظلّ الفجوات التي كشفتها التغطيات الإعلامية لملفّات الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص في لبنان، تتّضح الحاجة الملحّة إلى تعزيز الدور الرقابي للإعلام وتحسين بيئة العمل الصحافي، بما يضمن تفعيل مبادئ الشفافية والمساءلة في إدارة المال العام. فغياب المعالجة القانونية، وضعف التحليل التقني، وتهميش المؤسسات الرسمية المعنية، بالإضافة إلى العوائق البنيوية التي تواجه الصحافيين، كلها عوامل تُضعف قدرة الإعلام على أداء دوره كسلطة رقابية فعّالة. من هنا، تُطرح مجموعة من التوصيات التي من شأنها تحسين هذا الواقع:

التوصيات

للصحافيين:

- التخصص في التغطية الاقتصادية والمالية وتعزيز المهارات التحليلية.
- مواصلة تتبع المشاريع العامة بعد إطلاقها وليس الاكتفاء بالتغطية الأولية.
- الضغط من أجل تطبيق قانون الوصول إلى المعلومات، وتوثيق محاولات الحجب.

للمجتمع المدني:

- توفير بيانات مبسطة وسهلة للوصول حول المشاريع لدعم الإعلام في أداء دوره الرقابي.
- التعاون مع الإعلام لإنتاج محتوى توعوي حول الدورة الاستثمارية وأولويات الإنفاق.

للمؤسسات العامة:

- تعزيز الشفافية من خلال نشر البيانات والوثائق المتعلقة بالمشاريع والاستثمارات.
- التفاعل بشكل بنّاء مع الإعلام وتسهيل مهامه بدل مواجهته أو تجاهله.

التوصيات

توصيات عامة:

- **تفعيل حق الوصول إلى المعلومات**: تطبيق فعلي لقانون الحق في الوصول إلى المعلومات، عبر إلزام المؤسسات العامة بنشر البيانات بشكل دوري ومفتوح، وتسهيل الطلبات المقدّمة من الصحافيين دون عراقيل إدارية.

- **تعزيز نشر البيانات والموازنات**: نشر بيانات المشاريع الاستثمارية، عقود الـ PPP، دراسات الجدوى، والموازنات المرتبطة بها، بشكل واضح و متاح للجمهور وللإعلام، لا سيما عبر مواقع المؤسسات الرسمية.

- **زيادة التدريبات المتخصصة للصحافيين**: تنفيذ برامج تدريب متخصصة حول إدارة الاستثمار العام، التمويل العام، والحوكمة، لتعزيز فهم الإعلاميين لهذه المواضيع وقدرتهم على تحليلها وكشف الإشكاليات المرتبطة بها.

- **تشجيع الصحافة الاستقصائية**: دعم مبادرات التحقيقات الصحافية حول قضايا الاستثمار العام والخصخصة والشفافية، مع توفير أدوات ومنصات للصحافيين تسمح بالوصول إلى معلومات موثوقة.

التوصيات

توصيات عامة:

- **تعزيز التعاون بين الإعلام والخبراء**: إنشاء مساحات تفاعلية دائمة بين الصحافيين والخبراء في الاقتصاد والحوكمة، لضمان استناد التغطيات إلى معلومات علمية دقيقة.

- **تفعيل النشر الحكمي لدى المؤسسات المعنية بالاستثمار العام**: الضغط الإعلامي والمدني من أجل إلزام الجهات مثل مجلس الإنماء والإعمار، وزارة المالية، وهيئات الشراكة، بنشر خططها وتفاصيل عقودها والتقارير الرقابية المرتبطة بها.

- **متابعة تنفيذ القوانين القائمة**: رصد تنفيذ القوانين المتعلقة بالخصخصة، الشراكة، مكافحة الفساد، رفع السرية المصرفية، وإدارة الدعم، وتسليط الضوء على الثغرات في تطبيقها ومتابعة نتائجها.

- **توجيه النقاش العام نحو القضايا البنيوية**: الابتعاد عن التركيز الحصري على التصريحات الرسمية، وتوجيه النقاش الإعلامي نحو الإشكاليات الجوهرية، كالتخطيط، الرقابة، دور المؤسسات، والآثار الاجتماعية للاستثمارات العامة.

هذه التوصيات قد تُساهم في بناء بيئة إعلامية أكثر قدرة على مساءلة إدارة الاستثمار العام ومشاريع الشراكة، وتضع أسسًا لنقاش عام يركّز على إصلاح الحوكمة الاقتصادية في لبنان ضمن مقاربة شفافة وشاملة.

مؤسسة مهارات

العنوان:
جديدة، المتن
لبنان

معلومات التواصل:
الموقع الإلكتروني: maharatfoundation.org
البريد الإلكتروني:
info@maharatfoundation.org

مهارات
Maharat

© بيروت ٢٠٢٥